ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٤٩ — السنة التاسعة عشرة

ذو القعدة ١٤١٥ هـ - ربيع الثاني ١٤١٦ هـ — تموز - كانون الأول ١٩٩٥ م

"عطف البيان" و "البدل" : باب واحد أم بابان ؟
(قراءة في ضوء البنية الوظيفية لمعظم التوابع)

د . فيصل إبراهيم صفا

جامعة اليرموك

تمهيـــــــد :

ليست كل أحكام ما يسمى بـ (عطف البيان) متفقاً عليها بين النحاة؛ فعلى الرغم من أن أكثر النحاة القدماء قد قالوا[1] ، على سبيل المثال ، بامتناع مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، فقد قال آخرون [2] بجواز وقوعه بين النكرات كما البدل . وهذا الخلاف ربما يشير إلى أنه لا يوجد ما يحتّم مجيء عطف البيان ومتبوعه على هذا النحو.

ومع ذلك فإنه يبدو أن جمهور النحاة قد اتفقوا على معظم الأحكام الخاصة بهذا الباب وخاصة على التفريق بين عطف البيان والبدل .

لقد ألزم جمهور النحاة المطابقة بين عطف البيان والمعطوف عليه ، كما النعت ، وهذا لم يكن ليحدث لولا ظنّهم بأن وظيفة عطف البيان تتفق جوهرياً مع النعت من حيث كان كل منهما موضّحاً (ولعل هذا الشبه المعقود بينهما مسؤول عن كثير من الأحكام المتصلة بافتراق عطف البيان والبدل) وتختلف جوهرياً عن البدل من حيث لم يكن الأخير (أي : البدل) ـ في أنظارهم ـ مأتيّاً به للتوضيح ، لكن لأن يكون مقصوداً بالحكم.

قد يقال بأن النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل ـ حتى مع التسليم بافتراق الأخيرين ـ أبواب مؤدية لوظيفة عامة واحدة هي (توضيحُ معلومة سابقة (هي المنعوت

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٠ .

(٢) السابق نفسه .

والمؤكَّد والمعطوف عليه والمبدل منه ـ على التوالي) وتدقيقُها ، وبأن الاختلاف بينها إنما هو في الوظيفة التوضيحية الدقيقة لكل منها وفي وسيلة التوضيح ، وأن الوظيفة الدقيقة ووسيلتها في كل من عطف البيان والبدل واحدة ، فلا مسوّغ بين البابين الأخيرين . إذا ما قيل ذلك ، فما حظ هذا القول من الصحة الواقعية وقوة الحجة ؟

لأجل الوصول إلى رأي في هذا ، فلا بدّ من مدّ النظر وإمعانه في جوانب الاتفاق والافتراق التي تحدّث النحاة عليها لنتبيّن حظها من الواقع اللغوي وسلامة الاحتجاج.

مشكلات في تعريف كل من عطف البيان والبدل :

إن القول بافتراق عطف البيان والبدل يمكن أن يكون قولاً من غير أساس لأن التعريفات هي التي تعمل ـ في رأي هذه الدراسة ـ على إبراز هذا الافتراق لا المعطيات اللغوية ، فما ورد في بعض كتب النحو(١) من تعريف لكل منهما لا يستند إلاّ إلى التصوّر ولا يسنده من الشواهد المبثوثة في كتب النحو في كلا البابين شيء ؛ ذلك لأن ما ورد في التعريفين مردّه إلى التفسير لا إلى المعطيات .

فقد قيل (٢) في تعريف عطف البيان بأنه « التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه ..... » ، فعطف البيان مشبّه بالنعت . ربما يكون هذا التشبيه مقبولاً من حيث إن وظيفة الأول تشبه ـ عموماً ـ وظيفة النعت التي هي « الإيضاح » . لكن غير المقبول في هذا هو ما يوحي به لفظ (المشبه) من شبه في التصرف ، فكان أن اشتُرِط(٣) وجوب مطابقة عطف البيان للمعطوف عليه في التعريف أو التنكير وفي العدد وفي الجنس(٤) ، ومن شبه في الوسيلة . كما أن من غير المقبول أن يعني الشبه شبهاً في أغراض التوضيح كالمدح والذّمّ والترحم .

---

(١) السابق نفسه ٢/٢١٨ ، ٢٤٧ .

(٢) السابق نفسه ٢/ ٢١٨ .

(٣) السابق نفسه ٢/ ٢٢٠ .

(٤) اتفق بعض الباحثين (مثلاً : عباس حسن : النحو الوافي ٣/٤٤٠) مع النحاة على القول بالمطابقة .

إن قولهم في تتمة التعريف السابق بأن عطف البيان مشبه كذلك للصفة في عدم الاستقلال قول لا وجه لقبوله ، ذلك أن مسألة الاستقلال أو عدم الاستقلال مردّها مرة أخرى إلى التصوّر لا إلى المعطى اللغوي ، ففي المثال الواحد ـ كما هو معلوم ـ نجد النحاة يقولون (١) بأن ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ، وهذا يعني أن كلا من (صديد) و (عمر) في :

(١) أ ـ ويسقى من ماء صديد .....(٢) (عند من يجيزون إيقاع البيان بين النكرات)،

ب ـ أقسم بالله أبو حفص عمر .....

يمكن عدّه عطف بيان أو بدلاً ، فعلى الأول يكون العامل في (صديد) و (عمر) هو عينَ العامل في متبوع كل منهما : (ماءٍ) و (أبو حفص) ، على التوالي . وعلى القول الآخر يكون العامل في كلٍّ مستقلاً على نيّة التكرار . إن ما ورد في وصف بعضهم(٣) للبدل بأنه مستقلّ بالعامل وأنه لذلك على نيّة التكرار تصوّرٌ وافتراض ، فلم يحدث مرةً إعادةُ العامل قبل هذا المسمى بدلاً .

لقد كان القول بالاستقلال بالعامل في فهم طبيعة البدل سبباً في استقرار التفريق بين بابين من أبواب النحو يبدو أنهما باب واحد . فإذا أضفنا إلى هذا الجانب ، من محاولتهم التفريق بين البابين ، أنهم يعدّون البدل المقصود بالحكم دون المبدل منه ـ وبعكس ذلك عطف البيان ـ تبيّن لنا إلى أي مدى أسهمت التعريفات ، الممثّلة للأفكار التصوّرية عن كل من عطف البيان والبدل ، في إقرار ظهورهما في بابين منفصلين في النحو العربي .

إن خصيصة (القصد بالحكم) ـ وهو ما يفيده مصطلح (البدل) ـ متعارضة مع خصيصة استقلاله بعامل ، مطابق للعامل في المبدل منه ، وأن هذا العامل على نية

---

(١) ينظر مثلا : ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٤٣٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ١٩٣/٥ ، وابن عقيل : شرحه ٢/ ٢٢١ .

(٢) سورة إبراهيم ، آية ١٦ .

(٣) ينظر : ابن عقيل ٢/ ٢١٩ ، ٢٢٢ .

التكرار . هما خصيصتان متعارضتان لأن القصد بالحكم فيه يعني إحلاله محلّ المبدل منه[1] (وهذا المعنى يفيده كذلك مصطلح (البدل) ، ويعني أن العامل فيه هو ـ في الحقيقة ـ ما يظهر أنه عامل في المبدل منه وليس عاملاً آخر مستقلاً ، فالبدل وعطف البيان مشتركان إذاً في أن العامل في كل منهما هو ـ على الصحيح ـ العامل في متبوع كل منهما ، فكيف إذاً يكون هذا الجانب (أي : القصد بالحكم) مفرِّقاً بينهما ؟ !

إشكالية في الاصطلاح وتحديد الوظائف الدقيقة :

لقد كانت تسمية هذين البابين بـ(عطف البيان) و (البدل) دالّة ـ عندهم ـ على طبيعة استخدام كل منهما ، لكنها (أي : التسمية) كانت موهمة بأن وظيفة الأول هي (البيان والتوضيح) وبأن وظيفة الآخر هي (الحلول محلّ المبدل منه) .

إذا كانت هذه (أي : وظيفة الحلول) هي حقاً وظيفة البدل ، فَلِمَ لا يُبنى التعبير إذاً على أساس الخلوّ مما يسمى (بدلاً) ؟ أقصد : لِمَ لا يحلّ المسمى (بدلاً) محلّ المسمى (مبدلاً منه) من أول الأمر ؟ فيحلّ لفظ (عمر) في الشاهد (١/ ب) ، على سبيل المثال ، محلّ لفظ (أبو حفص) ؟

لا يحسن بالطبع أن يحدث هذا ، فاقتصار التركيب على (عمر) دون لفظ (أبو حفص) ممكن ، لكنه لا يؤدي ما يؤديه التركيب الذي اقترن فيه اللفظان ، فهما معاً ، في سياقٍ ما ، ضروريان من حيث كان (عمر) موضحاً لـ (أبي حفص) ، فيرفع وهماً خَشِيَ المتكلم من وقوعه ، تماماً كما كان كلّ من النعت والتوكيد رافعاً لوهم من نوع ما بوسيلة من نوع ما ، كما سيتبّين .

لقد وضع الأستاذ عباس حسن[2] أيدينا على الأساس الذي يمكّن من التفرقة بين البابين (إن كان بينهما ثمّ فرق) ، ألا وهو (الغرض من كلّ باب) أي الوظيفة

---

(١) لا تقول هذه الدراسة بمبدأ إحلال البدل محلّ المبدل منه

(٢) النحو الوافي ٣/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥

الدقيقة لكلّ منهما ، فرأى أنه يؤتى بعطف البيان لإيضاح الذات نفسها أو تخصيصها ، في حين يؤتى بالبدل لغرض مخالف - في نظره - تماماً هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ، بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة .

لكن الأستاذ عباس حسن يعترف بدقة هذه التفرقة وخفائها ، ويرى أن بالإمكان رفضها، وأن يُعَدَّ عطف البيان وبدل الكلّ من الكلّ قسماً واحداً(١). وهكذا يحسّ عباس حسن بأن لا فرق واضحاً في وظيفة كل من عطف البيان وبدل الكل من الكل . ومع ذلك فإنه يُفهَم من مجمل حديثه في باب عطف البيان بأنه يتابع النحاة القدماء في التفرقة بين عطف البيان والبدل غير المطابق ، فهو - وإن كان يرفض التفريق بين عطف البيان وبدل الكلّ من الكلّ - لا يُظهِر رفضاً للتفرقة بين البيان والبدل غير المطابق استناداً منه إلى الوظيفة التي رأى أنها - في الإجمال - واحدة في عطف البيان والبدل المطابق .

من هنا وتأسيساًعلى الوظيفة الدقيقة للبدل وعطف البيان ؛ والتي هي وظيفة واحدة فيما يفهم من واقع الأمثلة والشواهد ، فإن من الواجب أن يستعاض عن البابين بباب واحد في النحو العربي . وليس من شكّ في أن التسمية التي يمكن اقتراحها لباب واحد يضم معظم أحكام هذين البابين هي « البيان » كما اقترح من قبل الأستاذ مهدي المخزومي (٢) ، فهذه التسمية (أي : البيان) تشير إلى الطبيعة العامة لوظيفة كل من البدل وعطف البيان ، وتخلّصنا من إيحاءات مصطلح (البدل) كإيحاء « قصد الحكم » و « الاستقلال بالعامل » ، وتخلّصنا كذلك من ظلال مصطلح (العطف) . هذا الاقتراح لمصطلح « البيان » مخالف لما اقترحه الأستاذ عبده الراجحي (٣) من طرح لمصطلح « عطف البيان » والاستعاضة عنه بمصطلح « البدل » .

---

(١) النحو الوافي ٣ / ٤٤٥ ، حاشية رقم (١) .

(٢) في النحو العربي : قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص ص ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٨ .

(٣) التطبيق النحوي ص ٣٩٣ .

هذا ، ولا بدّ من التنويه بما لحظه الأستاذ مهدى المخزومي [1] من أن مصطلح « بدل » إنما يصدق في واحد فقط من أنواع البدل التي يذكرها النحاة ، وهو (البدل المباين بقسميه : بدل الإضراب وبدل الغلط) . أما الأقسام الثلاثة الأخرى فهي انما جيء بها للبيان والتوضيح . وهذا يعزّز ما افترضنا من اطّراح مصطلح « البدل »لما يجرّه من تصوّرات.لقد اقترح الأستاذ المخزومي[2] مصطلح البيان بدلاً من عطف البيان . غير أنه يلمح[3] إلى سلك ما سمي (ببدل الاشتمال) و(بدل البعض) في باب (التوكيد) لأنهما عنده يؤديان غرضاً يؤديه (التوكيد) . لكن فاته أن الغرض مختلف ، كما سبقت الإشارة ، **فـ (التوكيد) إما أن يدفع وهماً بعدم إرادة ذات المؤكَّد ، وإما أن يدفع بألفاظ خاصة وهماً بعدم إرادة شمول المؤكد** . أما (بدل البعض) و(بدل الاشتمال) فلا يعملان على توكيد شيء على النحو السابق ، **ولكنهما يوضحان حقيقة الذات قبلهما أو شيئاً متصلاً بالذات ، فـ (بدل البعض) يوضح عدم إرادة الشمول ، و (بدل الاشتمال) يوضّح عدم إرادة الذات ، أي أن هذين النوعين من البدل يقومان بعكس ما يقوم به (التوكيد)** .

كان من المتوقع أن يقول المخزومي بسلك (بدل الكلّ من الكلّ) في (التوكيد) من حيث كان يتبادر للوهلة الأولى أن هذا النوع من البدل يؤكد ذات المبدل منه ، لكنّ هذا النوع مع هذا لا يفعل ذلك ، وإنما يوضّح حقيقته . وعلى الرغم من أن المخزومي ألمح إلى أن ما يسمى بـ (عطف البيان) و (بدل الكلّ من الكلّ) يقوم بوظيفة يؤديها (النعت) ، إلا أنه سلكهما في قسم منفصل من أقسام التابع ، وبقي في تعريفه[4] لهذا

(١) في النحو العربي : قواعد وتطبيق ص ١٩٥ .
(٢) السابق نفسه ص ١٩٦ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) السابق نفسه ص ١٩٨ .

القسم ، الذي أطلق عليه (البيان) ، متأثراً بما قال بـه النـحاة عن (عطـف البيان) من أنه مشبه للصفة ، وهو شَبَه ترى هذه الدراسة أنه غير قائم إلا من حيث الوظيفة العامة ، كما أشير ، تلك الوظيفة التي يقوم بها كلّ من (النعت) و(التوكيد) و (عطف البيان) و(البدل) .لكن هذه التوابع تختلف في الوظيفة الخاصة والدقيقة ، كما تختلف فيما بينها في الوسيلة التي تؤدّى بها هذه الوظيفة .

ضوابط تصوّرية لحتمية وقوع التابع (عطف بيان) :

وإذا ما قدّر لهذين البابين أن ينظَما في باب واحد ، كما اقتُرح ، كان من الواجب أن يتمّ التخلّص من الأفكار التي تمّ إيضاح عدم واقعيتها كفكرة شبه (عطف البيان) بـ (النعت) ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى القول بالمطابقة التامّة بين (عطف البيان) ومتبوعه ، وفكرة استقلال أو عدم استقلال التابع الموضِّح (أي : البدل أو عطف البيان) بالعامل ، وفكرة كون الموضِّح التابع مقصوداً بالحكم دون الموضِّح أو غير مقصود . إن التخلّص من مثل هذه الأفكار يعني التخلّص من بعض الضوابط [1] التي ترى أن التابع لا يصلح ، على أساسها ، إلا أن يكون (عطف بيان) .

أول هذه الضوابط أن يكون التابع (غيرُالنعتي) مما لا يستغنى عنه . ويتمّ ذلك ، كما يوضّح ابن هشام [2] بأن يقع خبر المبتدأ جملة فعلية أحد عناصرها تابع معه ضمير المبتدأ كما يأتي :

(٢) هندٌ قام زيدٌ أخوها .

يقول ابن هشام [3] « والرابط هنا الضمير في قوله (أخوها) الذي هو تابع لـ (زيد). فإن أُسقط لم يصحّ الكلام ، فوجب أن يُعرَب بياناً لا بدلاً ، لأن البدل على نيّة تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط » .

والسؤال الذي يرد هنا هو : هل من مسوّغ لافتراض ابن هشام إسقاط التابع (أخوها) ؟ الحق أنه ليس هناك من مسوّغ ، إذ لا علاقة بين عدم جواز إسقاطه ووجوب عدّه (عطف بيان) ، فعدم جواز الإسقاط مردّه إلى طبيعة نسج الجملة ، أما وجوب عدّه

(١) ينظر مثلا : شرح ابن عقيل ٢/٢٢١-٢٢٣ .

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٤٣٦ .

(٣) السابق نفسه والصفحة نفسها .

(عطف بيـــان) فمردّه إلى الاعتقاد بأن (البدل) على نيّة تكرار العامل ، كما يذكر ابن هشام ، مما يجعل بالتالي (البدل) والضمير المتصل به من جملة أُخرى غير جملة الخبر .

أما الضابط الثاني فهو ، كما يقول ابن هشام [1] امتناع إحلال التابع محلّ المتبوع ، فإذا ما تحقق الامتناع تعيّن كون التابع (عطف بيان) . وقد ذكر النحاة[2] لذلك مسألتين : أولاهما في (النداء) ، فإذا كان المتبوع منادى والتابع اسم علم مفرداً معرباً ، أو إذا كان التابع مما لا يجوز مباشرة (يا) النداء له ، كما في :

(٣) أ ـ يا غلامُ يعمرَ ،

ب ـ يا عمرُ الفاروقُ ،

على التوالي ، تعين كون التابع (عطف بيان) من قِبَل أن (البدل) ، في نظرهم ، هوالمقصود بالحكم وعلى نيّة تكرار العامل (وهو أداة النداء) . ولّما كان (يعمر) في (٣/أ) معرباً بالنصب وعلماً مفرداً فلا يصلح عندهم بدلاً ، إذ لو باشرته (يا) النداء لكان مبنياً على الضمّ ، وعليه فهو (عطف بيان) لأن (يا) النداء لا تباشره .أما (٣/ب) فلا يصلح كذلك ، عندهم ، إعراب (الفاروق) فيه بدلاً من قِبَل أن (يا) النداء لا تباشر ما كان محلى بـ (أل) .

انه لا يساور أحداً شكٌ في أن طريقة النحاة في التفريق ، على النحو السالف ، لا سند لها إلا الافتراض التصّوري بأن (البدل) ـ كما سبقت الإشارة ـ هـو المقصـود بالنسـبة (وهذا ما كرّسته تسمية الباب باسم « البدل ») ، وهذا يعني صحة إحلاله محلّ المتبوع ، وبأن عامله على نيّة التكرار قبله . هذا الافتراض لا سند له من الواقع اللغوي على الإطلاق .

أما أخرى هاتين المسألتين فهي أن يقع في التركيب وصف فيه (أل) ، أضيف إلى معموله المتضمن أداة التعريف (أل) في حين جاء تابع المعمول اسما خالياً من (أل) ، كما في قول الشاعر[3] :

---

(١) السابق نفسه والصفحة نفسها .

(٢) ينظر مثلاً : السابق نفسه ، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢١ ـ ٢٢٣ .

(٣) هو المرّار الأسدي كما ينسبه العيني في هامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٨٧ .

(٤) أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقوعا

ولّما كان (البدل) في أنظارهم المقصود بالحكم ، فيفترض إذاً أنه يمكن إحلال (بشر) - بافتراض أنه بدل - محلّ متبوعه (البكريّ) . لكن لّما كان معه (أل) ، كما يجوّز النحاة في الإضافة غير المحضة[١] ، امتنع على (بشر) أن يحلّ محلّ (البكري) لأن الوصف المعرّف بـ (أل) لا يضاف إلا لما فيه (أل) . ولّما كان مبدأ (الإحلال) غير وارد - في تصوّرهم - في تفسير (عطف البيان) ، تعيّن في (بشر) أن يعدّ (عطف بيان) لـ (البكريّ) .

هكذا يتبين لنا مرة أخرى أن هذه المسألة والضابط الذي يحكمها يستندان إلى الفكرة الوهمية القائمة على أن (البدل) هو المقصود بالنسبة وأنه على نيّة تكرار العامل ، وهو الأمر الذي أشير غير مرة إلى أنه تصوري ، وإلى أن شواهد (عطف البيان) و(البدل) كلّها لا تشير إليه من قريب أو من بعيد . ولولا الافتراض والتصوّر لأمكن دمج البابين في باب واحد يقود إلى التخلّي عن كثير مما يذكر في تعريف البابين .

هذا ، ولقد صرّح الأستاذ عباس حسن محقاً أن كل هذا إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لا بدّ أن يكون على نيّة تكرار العامل [٢] ، وأن كل ما ذكروه من أمثلة ، في هذا الصدد ، «خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم ...»[٣] ، أي : التوهم السابق ، وإلى مثل هذا أشار الأستاذ عبده الراجحي حين قال [٤] بأن المواضع ، التي أقرّ النحاة أن (البدل) لا يقع فيها ، ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي .

---

(١) ينظر مثلا : شرح ابن عقيل ٢/٤٦-٤٨ .

(٢) النحو الوافي ٣/٤٤٧ .

(٣) السابق نفسه ص٤٤٩ .

(٤) التطبيق النحوي ص٣٩٣ .

تصورات أخرى في افتراق (البدل) و(عطف البيان) :

أورد ابن هشام في مغني اللبيب [1] تصورات لجهات يفترق فيها (عطف البيان) و(البدل) . والمدقّق في هذه الجهات يجد أنها مبنية على أساس ما يعتقدونه من شبه بين (عطف البيان) و(النعت) .

لا تنكر هذه الدراسة ، كما سبقت الإشارة ، الشبه العام بين (النعت) و(التوكيد) و(عطف البيان) ، وبضمنه ما يسمى بـ(البدل) ، من حيث إن الوظيفة العامة لهذه الأبواب هي (التوضيحُ وتدقيقُ معلومة سابقة وتحديدها) بوسيلة خاصة بكل باب . أما وسيلة (عطف البيان) فهي ، على العموم ، وسيلة ما يدعونه بـ(البدل) ، فليس الشبه بين (النعت) و(عطف البيان) حَسبُ ، إنه قائم بين التوابع ما عدا (عطف النسق) .

لكن ماذا عن جهات الافتراق تلك؟

أولاً : على الرغم من أن ابن هشام أشار[2] إلى أن مما افترق فيه (عطف البيان) و(البدل) أن الأول لا يكون تابعاً لمضمر ، كما يتبع (البدل) ، فقد ذكر أن الكسائي أجاز نعت الضمير مدحاً أو ذمّاً أو ترحماً ، فكان أن أجاز بعضهم وقوع (عطف البيان) من الضمير لأحد هذه الأغراض ، وعليه ، فإنه لم يبق إلاّ أن يكون (عطف البيان) لغرض « التخصيص » ، كما يحدث في (النعت) ، إذ يبدو أن هذا الغرض لم يُجز بعضهم ، كما يشير كلام ابن هشام ، وقوع (عطف البيان) لأجله من المضمر من غير أن يكون هناك مسوّغ مقبول لذلك .

على أنه ليس هناك ما يدلّ على أن (عطف البيان) يقع لمدح أو ذمّ أو ترحم ، كما يقع (النعت إلاّ تشبيههم (عطف البيان) بـ (النعت) . وقول الزمخشري[3] بأن (البيت الحرام) في الآية الكريمة :

(٥) جعل الله الكعبةَ البيتَ الحرام ..... [4]

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ص ٥٩٣-٥٩٧ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٩٣ .

(٣) السابق نفسه والصفحة نفسها .

(٤) سورة المائدة ، آية ٩٧ .

لا يجوز عدّه (عطف بيان) إلاّ إذا كان لغرض المدح ، يحكمه كثير من الاعتساف ، فغرض المدح الذي يرى أنه يفهم من مركّب (البيت الحرام) ليس حتمياً ، فالمدح ، الذي هو أحد الأغراض التي تأتي لها وظيفة « التوضيح » بالنعت إنما يكون بالوصف أو ما كان في معناه ، وليس المدح من أغراض وظيفة التوضيح في (عطف البيان) .

ثانياً : ليس من شك في أن القول[1] بعدم مخالفة (عطف البيان) متبوعه في تعريفه أو تنكيره،على عكس (البدل) ، إنما جرّ إليه ـ كما سبقت الإشارة ـ عقد وجه شبه بين (النعت) و(عطف البيان) لا من حيث الوظيفة العامة (وهو الصحيح) ، ولكن من حيث الاستخدام الشكلي ، أي من حيث البنية الشكلية التي تقول بأن (النعت) الحقيقي يطابق متبوعه من كلّ النواحي ، فما دام (عطف البيان) و(البدل) لا يكونان بالوصف ، فإن من غير المناسب القول بوجوب المطابقة بين أيٍّ منهما والمتبوع . إن من المعروف أن الخبر يطابق مايسمى بـ « المبتدأ » في العدد والجنس بالإضافة إلى الإعراب إذا كان الخبر وصفاً . فإذا ما جاء الخبر غير وصف ، كما في الآية الكريمة الآتية :

(٦) **جزاؤُهم عند ربهم جنّاتُ عدن** ..... [2]

على سبيل المثال ، فالمطابقة غير مطلوبة .

ثالثاً : إن القول[3] بأن (عطف البيان) لا يكون جملة ، بخلاف (البدل) ، ليس إلاّ تفريقاً تحكمياً لا يسنده من الواقع والمنطق اللغويين شيء ، ولقد سبقت الإشارة ، عند الحديث على أمثلة(١) ، أن المسألة لا تعدو التفسير الذاتي عند القول بالبدلية فيها

---

(١) مغني اللبيب ص ٥٩٤ .

(٢) سورة البيّنة ، آية ٨ .

(٣) مغني اللبيب ص ٥٩٤ .

أوالقول بـ (عطف البيان)، فَلِمَ إذاً لا يجوز مثل ذلك التفسير في الآية الكريمة الآتية: (٧) وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا ، **هل هذا إلاّ بشرٌ مثلُكم** (١)

وأمثالها ، فتكون جملة (هل هذا ...) (عطف بيان) أو (بدلاً) من لفظ (النجوى) ؟ إذا جاز عدّ هذه الجملة وأمثالها ، استناداً إلى التفسير الشخصي ، (عطف بيان) أو (بدلاً) قوّى ذلك من مناسبة جعل البابين باباً واحداً . ويصدق ما اعُترض به هنا ، على منع مجيء (عطف البيان) جملة ، يصدق فيما فرّقوا(٢) به بين البابين من عدم تجويزهم وقوع (عطف البيان) تابعاً لجملة ، أو فعلاً تابعاً لفعل ، أو بلفظ المتبوع ، ومن تجويزهم لكل ذلك في (البدل) ، فمردّ هذه الفروق كلها إلى التّصور ليس إلاّ.

ومن الطريف أن ابن هشام يصرّح (٣) ، في اعتراضه على الفرق الأخير بينهما (أي: مجيء التابع بلفظ المتبوع) ، بأن كلاً من (عطف البيان) و(البدل) مبيِّن لمتبوعه ، وهذا صريح في وحدة وظيفة كل منهما . غير أنه لجأ إلى المفارقة بينهما في البنية الشكلية من حيث كان (عطف البيان) ، في زعمه وزعم غيره ، بالمفرد المحض ، وكان (البدل) بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين .

والحق أنه ليس من المرفوض أن تستند تسمية واحدة لبنيتين شكليتين (هما المفرد المحض وغير المفرد) ما دامت الوظيفة المخوّلة لكل منهما واحدة . بل إن إسناد تسميتين مختلفتين من شأنه أن يوحي افتراقاً في الوظيفة على الرغم من أن الإحساس العام لدى النحاة بأن وظيفة كل من البابين واحدة . فما المانع إذاً من القول بأن (عطف البيان) (وهو ، في الواقع ، بدل) يقع بالمفرد كما يقع بالجملة ؟

---

(١) سورة الانبياء ، آية ٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦ .

(٣) السابق نفسه ص ٥٩٦ .

إن الاعتراف باتحاد وظيفة كل من (عطف البيان) و(البدل) يرد في معظم كتب النحو التي تشير(١) إلى أن كلّ ما جاز أن يكون (عطف بيان) جاز أن يكون (بدلاً) باستثناء المسائل التي سلفت الإشارة إليها ، في نظرهم . ولقد أوضح ابن يعيش (٢) بأن (عطف البيان) له شبه بـ (البدل) من أوجه ، أحدها أن التابع هو في الحقيقة بيان للمتبوع ، غير أنه حين يحاول التفريق بينهما لا يذكر إلاّ فروقاً استندت إلى الافتراض والتصوّر ، كما سبقت الإشارة ، أو فروقاً مستندة إلى الفكرة القائلة بأن (عطف البيان) لا يشبه (البدل) ، عموماً ، إلاّ حين يكون التابع عيَن المتبوع ، أي : إلاّ حين يكون (البدل) بدلاً مطابقاً ، أما حين يكون (بدل) اشتمال أو (بدل بعض) فلا يصلح تفسير التابع على أنه (عطف بيان) .هذا ، على الرغم من أن اصطلاح (عطف بيان) يحتمل في معناه ، مجيء التابع من هذه الأنواع التي قالوا إنها لا تكون إلا لـ (البدل) ، غير أن إيحاءات اصطلاح (البدل) وظلاله القائمة على الافتراض والتصور حالت دون دمج البابين .

لقد صرّح الأستاذ عباس حسن (٣) بأن التفرقة بين (عطف البيان) و(بدل الكلّ من الكلّ) قائمة على غير أساس سليم وذلك لأن المشابهة بينهما كاملة لا غالبة ، ورأى أن من الخير توحيدهما بغرض التيسير . ولقد صرح أيضا (٤) بأن الرأي الذي يفرّق بينهما في بعض حالات رأيٌ قام على التخيّل والحذف والتقدير من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى ، وأن من السداد إغفاله وإهماله . بل إن عباس حسن يرى (٥) أن المعنى واضح على البدلية وضوحَه على (عطف البيان) .

لقد ظن النحاة أن (بدل الاشتمال) و(بدل البعض) محكوم لهما في الحقيقة وفي نهاية المطاف . ولعلّ هذا كان أحد أسباب القول بأن (البدل) هو المقصود بالحكم على

(١) ينظر مثلاً : شرح ابن عقيل ٢/٢٢١ .
(٢) شرح المفصل ٣/٧٢.
(٣) النحو الوافي ٣/٤٤١ .
(٤) السابق نفسه ٣/٤٤٢ .
(٥) السابق نفسه مع الجزء والصفحة .

عكس (عطف البيان) ، إن لم يكن السبب الوحيد . وربما فاتهم أن التابع ، (عطف بيان) كان تفسيرُه أو (بدلاً) ، والمتبوع لا يفترقان ما دام التركيب قد تضمنهما ، لأن المتكلم استشعر حاجة إلى البيان . ولعل هذا واضح تمام الوضوح على الأقل في الأمثلة والشواهد التي اعترف النحاة بصحة تفسير التابع فيها عطف بيان وبدلاً . وربما فاتهم كذلك أن وقوع التابع مُبيِّنا (مشتملاً عليه المتبوع أو بعضاً منه) يبقيه في البنية الشكلية الوارد فيها تابعاً ، ولا يفسّر بالتالي ذا وظيفة هي في البنية الشكلية للمتبوع . هذا ، وليس يخفى أن بعض العناصر تقع ، في البنية الشكلية لبعض التركيبات ، ذات وظيفة مغايرة لوظيفتها في المعنى ، ومع ذلك ينظر إلى هذه العناصر على أساس وظيفتها الشكليةحَسْب ، كما في :

(٨) أ - مات **أبو بكر**

ب - اجتمع مدرّسو **مادة النحو** ،

على سبيل المثال ، فـ (أبو بكر) فاعل شكلي وإن كان مفعولاً في المعنى ، و(مادة النحو) مضاف إليه شكلاً ، لكنه مفعول في المعنى . وهكذا يبقى التابع تابعاً في الشكل ، **ولا يُذكَر التابع بعد المتبوع إلاّ لغرض الإشعار بإرادة تدقيق معلومة المتبوع** ، أقول غرض الإشعار بإرادة التدقيق ، ولا أقول غرض التدقيق حَسْبُ .ولو أُحِلّ التابع محلّ المتبوع من أول الأمر لفات هذا الغرض .

هذا ، ويشير الأستاذ مهدي المخزومي (١) إلى شيء شبيه بهذا حين أوضح ما في كلام ابن مالك من تعارض في تعريفه للبدل حين يقول (أي : ابن مالك) : (التابع المقصود بالحكم ....) ، فكون البدل « تابعاً يعني أن المقصود بالحكم هو المتبوع ، فإذا كان البدل هو المقصود بالحكم فينبغي أن يكون هو المسند إليه،وإذا كان هو المسند إليه لم يكن تابعاً ».

(١) في النحو العربي : قواعد وتطبيق ١٩٥ .

وهكذا يتضح لنا كيف أن النحاة قد أهدروا ، إلى حدّ ما ، في هذا الباب الجانب الشكلي في البنية التي تتضمن ما يدعى بـ (البدل) .

ومن الطريف العجيب أن يرتب ابن يعيش (١) على تفسير التابع في مثل :

(٩) زوّجتك بنتي فاطمةَ ، وكانت (عائشةَ) ، حكماً شرعياً عجيباً ، فإذا أردت (عطف البيان) صحّ النكاح لأن الغلط ، كما يرى ، وقع في البيان لا في المعطوف عليه، إذ المقصود بالحديث ، عند النحاة ، هو المعطوف عليه . وإذا أردت (البدل) لم يصحّ النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد بالحديث وهو الثاني ، إذ المبدل منه ، عندهم ، ليس مقصوداً بالحديث .

هذا الذي يقوله ابن يعيش يؤكد أنهم ، في هذين البابين ، يتناسون إلى حدّ بعيد خطر الوظيفة الشكلية التي تجمع بين التابع والمتبوع ، ويلجأون في التفسير إلى ما ظنّوا أنه المعنى المراد ، وليس كذلك ، فإن (الإشعار بإرادة البيان وتدقيق المعلومات) اقتضى الربط بين التابع والمتبوع على النحو الذي يظهر في هذين البابين . لقد قلّل النحاة من خطر الوظيفة الشكلية ، في هذين البابين ، على الرغم من أن أكثر نظرهم في مسائل النحو إنما يستند إلى احتفالهم بالبنية الشكلية والوظائف المرتبطة بها .

ولعلّ من التطبيقات السيئة للافتراض التصوّري بأن البدل مقصود بالحكم وأنه بالتالي حالّ محلّ المبدل منه ، تلك المسألة التي قال السيوطي(٢) إن التابع فيها لا يصلح أن يقع (بدلاً) لكن (عطف بيان) ، وذلك حين يكون التابع قسمين للمتبوع ، والمتبوع عاماً أضيف إليه (أفعل) التفضيل ، والمفضَّل أحد القسمين ، كما في :

(١٠) زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ،

اذ تمتنع البدلية عنده هنا لأن التقدير يكون حينئذ : (زيد أفضل الرجال والنساء) ، وذلك لا يسوغ.

---

(١) شرح المفصل ٣/٧٤ .

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥ /١٩٤ .

كيف يسوغ للسيوطي أن يجعل المفضل في التركيب في (١٠) (الرجال) دون (النساء)في الوقت الذي أضيف فيه اسم التفضيل إلى اللفظ العام (أي : الناس) ؟ إن هذه الإضافة تعني التفضيل على العموم الموضّح بالتابع (أي : الرجال والنساء) . أمّا أن نحلّ لفظ (الرجال والنساء) محلّ لفظ (الناس) فإنه يفوت بذلك غرض (الإشعار بإرادة البيان والتوضيح) . هذا علاوة على أن (الإحلال) لم يجوّزه ، عندهم ، إلاّ التوهم بأن (البدل) على نيّة تكرار العامل ، وأنه المقصود بالحكم .

خاتمـــــــة :

سبقت الإشارة إلى أن الأستاذ عباس حسن وضع أيدينا على الطريقة التي تمكن من التفرقة بين بابي (عطف البيان) و(البدل) ، إن كان بينهما ثمة فرق ، ألا وهي (الغرض من كلّ باب) ، فإذا كان الغرض من أحدهما مختلفاً عن الغرض من الآخر أمكن التفريق بينهما على ذلك . غير أنه [1] يتراجع ، ويعترف بدقة هذه التفرقة وخفائها ، ويرى أن بالإمكان رفضها ، وأن يُعَدّ (عطف البيان) و(بدل الكلّ من الكلّ) قسماً واحداً ، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى أنه ليس هناك من فرق في الغرض والوظيفة.

إن الوظيفة التي يقوم بها كلّ من (عطف البيان) و(البدل) ، بأنواعه (باستثناء المباين)، وظيفة دقيقة واحدة كما سبق البيان ، هي « توضيـــح حقيقة الـــذات » بلفظ لا علاقة له بالأوصاف العارضة في هذه الذات ، كما يحدث في النعت ، ولا بالألفاظ المفهمة إرادة الذات أو إرادة الشمول فيها ، كما يحدث في التوكيد . إن كلاً من (عطف البيان) و(البدل) موضّح لحقيقة ذات المتبوع بلفظ آخر يساوي الأول في المراد ، أو موضّح لما اشتملت عليه الذات المعبَّر عنها بالمتبوع ، أو موضّح لجزء من الذات المعبَّر عنها بالمتبوع . وكلّ هذا وسائل مغايرة كذلك لوسيلة كلّ من (النعت) و(التوكيد) ، فهما (أي : عطف البيان والبدل) إذاً باب واحد لا بابان .

---

(١) النحو الوافي ٣/٤٤٥، حاشية رقم (١) .

وعلى هذا ، يمكن الخلوص إلى ما يأتي :

١ - كلّ من (عطف البيان) و(البدل) تابع يوضح حقيقة ذات المتبوع بما يساويها ، أو يوضح المتبوع بما يشتمل هو عليه أو بجزء منه .

٢ - المصطلح اللائق بهذه الوظيفة ، والذي يستعاض به عنهما ، هو مصطلح « البيان ».

٣ - لا تشترط المطابقة بين أحد هذين البابين والمتبوع إلّا في الإعراب .

٤ - يشترك كلّ من (النعت) و(التوكيد) و(البيان) (بجزأيه : عطف البيان والبدل) في الوظيفة العامة التي هي « التوضيح » .

٥ - لكلّ من التوابع السابقة خصوصيته في أداء وظيفة التوضيح ، ولكلّ وسيلته في ذلك ، فـ (النعت) يوضّح المنعوت بذكر وصف عارض ، و(التوكيد) يوضّح المؤكَّد بلفظ يدل على إرادة ذات المؤكَّد أو إرادة شمولها ، و(البيان) ، بجزأيه ، يوضّح حقيقة متبوعه بلفظ يساويه ، أو يوضّح المتبوع بمشتَمَل عليه أو ببعضه .

مصادر ومراجع

- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله : شرح ابن عقيل (جزآن) ، (بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) ، الجزء الثاني : (غير مؤرخ)
- ابن هشام ، جمال الدين :

١ - شرح شذور الذهب في كلام العرب (بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ط ١٠ ١٩٦٥ .

٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (بتحقيق : مازن المبارك وزميله محمد على حمد الله) ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٥ ١٩٧٩ .

- ابن يعيش ، موفق الدين : شرح المفصل (عشرة أجزاء) ، الجزء الثالث : نسخة مصورة عن طبعة محمد منير ، مصر ١٩٢٨ ، عالم الكتب (غير مؤرخ)
- حسن ، عباس : النحو الوافي (أربعة أجزاء) ، الجزء الثالث : دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ١٩٦٤
- الراجحي ، عبده : التطبيق النحوي ، دار النهضة ، بيروت ١٩٨٥
- السيوطي ، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (سبعة أجزاء) ، (بتحقيق عبد العال سالم مكرم) ، الجزء الخامس : دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٩
- العيني ، محمود بن أحمد : شرح الشواهد (بهامش كتاب : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) ، (أربعة أجزاء) الجزء الثالث : دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ)
- المخزومي ، مهدي : في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحدي) ، ط٣ ١٩٨٥ .